رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 12 /2/ 2023
تاريخ قبول البحث 20 / 4 / 2023

الأدوار المتعددة للمرجعية الدينية في العراق بعد العام 2003 "الإمام السيستاني انموذجا"

The multiple roles of the religious authority in Iraq after 2003 "Imam al-Sistani as a model"

م.د.حسين علي مكطوف

جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية

Dr. Hussein Ali maktof

University of Baghdad College of Political Science

hussein.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تُعد المرجعية الدينية احدى الركائز الاساسية للمجتمع الإسلامي، وفي العراق فلقد تصدت المرجعية لكل شأن وقضية لها علاقة بواقع المجتمع، وأعتبرت أن هذا من صلب مهامها ورسالتها تجاه الامة، وهكذا استطاعت المرجعية ان تكون صمام أمان الأمة العراقية عبر نشر القيم الدينية والثقافية التي تنسجم مع بنية المجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية ولم يقتصر ذلك الدور على الجانب الارشادي والثقافي انما تعدد ليصل لعدة جوانب ابرزها الجانب السياسي والأمني والاقتصادي, إذ تمكنت المرجعية أن تتصدى للتحديات التي واجهة العراق بعد عام 2003, وابرزها طبيعة النظام السياسي وكذلك التحدي الامني ..الخ, وصولاً إلى دور المرشد الاصلاحي لسلوك المجتمع للحفاظ على النسيج المجتمعي .

الكلمات المفتاحية :" المرجعية الدينية " ، " العراق " ، " الإمام السيستاني "

Abstract

The religious reference is one of the main pillars of the Islamic society, and in Iraq, the reference has dealt with every matter and issue related to the reality of society, and considered that this is at the core of its tasks and mission towards the nation, and thus the reference was able to be the safety valve of the Iraqi nation by spreading religious and cultural values that are consistent with the structure Society and preserving national unity. This role was not limited to the indicative and cultural aspect, but multiplied to reach several aspects, most notably the political, security and economic aspects, as the reference was able to address the challenges that Iraq faced after 2003, most notably the nature of the political system as well as the security challenge .. etc., leading to The role of the correctional guide for community behavior to preserve the social fabric.

Keywords: "religious reference," "Iraq," "Imam al-Sistani."

المقدمة

لعل من اهم المواضيع هي تلك التي لم تعط حقها في الدراسات والتحليل والتي يمر بها الباحثين والمحللين فيما سبق مروراً سطحياً، وقد لا تخلوا الدراسة فيها من وجل في بعض الأحيان لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بمنهجية واسلوب الدراسة أو ما يتعلق بأسباب أخرى، ذلك أن الخوض فيها يتطلب شفافية ووضوح وهذا ما قد يكون غير مرغوب فيه في بعض البلدان وقد يكون من أهم هذه المواضيع موضوع المرجعية الدينية في العراق ففي الوقت الذي يمر فيه هذا البلد بظروف استثنائية قاهرة ربما هي الأشد خطرا في تاريخه الحديث، تقف المرجعية الدينية في النجف ككيان مستقل يمارس الدور الأبوي للمكونات الداخلة في العملية السياسية, وبرز هذا الدور منذ قيام الدولة العراقية الحديثة وذلك من خلال مقاومة الاستعمار البريطاني, واستمر هذا الدور طيلة الفترة ما بعد اعلان الدولة العراقية, ولاشك إن هذا الدور قد برز وبشكل كبير بعد احتلال العراق عام 2003 وإسقاط النظام السابق وقيام نظام جديد اغلب قياداته من الشيعة الذين اضطهدوا تحت سلطة النظام البعثي، ولعل الشيعة الأمامية والتي تقف على رأس هرمها المرجعية الدينية هي الفرقة الإسلامية الوحيدة التي أبقت باب الاجتهاد والاستنباط مفتوحاً لمن له أهلية الاجتهاد بوسائل الاستنباط ومقدماته في العلوم المذكورة في مجالها من كتب الشيعة ومؤلفاتهم، وهي لا ترجع في فقهها إلى أراء ناس معدودين قد مضوا منذ مئات السنين، بل ترى أن كل إنسان لديه أهلية في أن يستنبط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم والسنة الطاهرة، إذا جد في طريق الاجتهاد ووصل الى امتلاك ملكة الاستنباط، يمكن إن يكون مجتهدا. ولذا نرى كثير من المجتهدين في العواصم العالمية في كل عصر وزمان وأراءهم المنتشرة في أغلب الدول والبلدان, وينظر أليها بعين الإكبار والإجلال، والمرجع المقلد يجب أن يجمع صفات أهمها : الذوق السليم في معرفة مفاهيم الكتاب والسنة، والعدالة والعقل، والذكورة والإيمان، وطهارة المولد والإعلمية، فإذا جمع هذه الصفات أصبح مهيأ لأن يقلده الناس ويكون زعيماً دينياً، يأخذ بأزمة الأمة ويحل المشاكل التي تواجه المجتمع. وقبل الحديث عن دور المرجعية الدينية لا بد معرفة بدايات ظهور وتطور المرجعية الدينية الشيعية .

إشكالية البحث: اخذ دور المرجعية الدينية في العراق دوراً هاما على كافة الأصعدة ابرزها الاجتماعية والسياسية, وأن إشكالية البحث تدور حول اثر المرجعية الدينية اتجاه المجتمع والسياسة وفي ضوء ذلك يمكن طرح الأسئلة التالية :

1. ما هو دور المرجعية في بنية المجتمع العراقي ؟
2. هل اقتصر المرجعية على واحد دون الآخر ؟

3. ماهي محددات الدور السياسي للمرجعية ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المرجعية الدينية كان لها أثر اساسي في بنية المجتمع العراقي انطلاقاً من واجبها الشرعي والأخلاقي, ليشمل هذا الاثر ابعاد تتخطى المكون الشيعي ويصل مرحلة الحفاظ على بنية المجتمع العراقي, والسعي الى الحفاظ على تماسك ووحدة المجتمع, وهي وسيلة وغاية في آن واحد, فهي وسيلة من أجل إثبات اثرها الاجتماعي والسياسي, وغاية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية .

المطلب الأول: الجذور الفكرية لتأسيس المرجعية الدينية

انتشر (التشيع•) في العراق بعد ان اتخذ الإمام علي (عليه السلام), العراق مقراً لحكمه, ومركزاً لنزاعه مع معاوية. عند العودة الى التاريخ الحديث لانتشار الشيعة نجد ان علماء الشيعة الاثنا عشرية استقروا في جبل عامل في بلاد الشام وفي العتبات المقدسة في العراق, مثلما استقر الشيعة الإسماعيلية في منطقتي مصياف والسلمية في سورية وفي اليمن والسعودية, وكان لعلماء الشيعة الاثنا عشرية من جبل عامل دور رئيسي في نشر التشيع في العهد الصفوي, وكانت مهام علماء الشيعة الرئيسية القضاء والوعظ والتعليم. وكانت الرئاسة الدينية للعامليين تعود لكبار المجتهدين في النجف الاشرف .

والمكون الشيعي بصورة عامة ثوريين, ورافضين للاستعمار, ومناهضين للحكومة, ومعارضين للنخبة, وكانت هويتهم معارضة للقمع, فمنذ الامبراطورية العثمانية والشيعة يواجهون كل الوان التغييب والتعذيب من خلال السياسة الطائفية التي مارسها العثمانيون, ومنها القرارات التي اتخذت (الفرمانات), التي تقضي بمنع الشيعة وغيرهم من مكونات المجتمع العراقي من مزاولة الحكم والسلطة والعلم وامتلاك الاراضي الى غيره من القرارات بل تجاوزت ذلك الى شن الحروب ضد الشيعة, مع ان شيعة العراق بقيادة المرجعية الدينية قاتلوا تحت راية العثمانيين حينما اجتاحت القوات الغزو البريطاني العراق عام 1914, واستمر لواء المرجعية مقاتلاً لغاية عام 1920, وحتى بعد نشوء النظام الملكي العراقي الذي اتى لاحقاً سنة 1921, فقد حرم الشيعة من الاقتراب من مراكز السلطة وذلك لموقفهم المضاد للإنكليز منذ دخولهم للبصرة, إذ قاومتهم المرجعية الشيعية في حركة الجهاد, ومن نتائج تلك الحركة قيام ثورة العشرين, ورفضهم بعد ذلك التصويت على المعاهدة العراقية – البريطانية. وان ضعف تمثيلهم بالمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية لا يتناسب مع عدد نفوسهم اذ يشكل المكون الشيعي 60% من السكان وهم الاكثرية حتى الوقت الحاضر [1] .

استمرت معاناتهم على ايدي الدولة العراقية الحديثة, وبالمقابل فقد استمر المكون الشيعي العراق بإظهار انتمائهم الى الشعب العراقي, وتوجت بوصول البعثيين بعد الانقلاب عامي 1963 و1968, وكان عهداً لا نظير له في الاجرام والطائفية والدموية ومقابر جماعية ضد المجتمع العراقي بشكل عام, وتضاعفت الجريمة الطائفية بحق مكونات المجتمع العراقي بعد انتصار الثورة الاسلامية الإيرانية بشكل خاص, وتغير هذا الحال بعد الإطاحة بالنظام الصدامي على يد الاحتلال الامريكي عام 2003, مما ادى اقرار حقوق كافة المكونات دستورياً, فضلاً عن مشاركة جميع المكونات في نظام الحكم, مما ادى الى تنامي نفوذ المرجعية الدينية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

اولاً: التطور الفكري للمرجعية الدينية

أن انصياع الفرد لقيادة المرجعية الدينية متأتي من اعتقاد الفرد أنها تمثل الامتداد لخلافة الرسول(ص). وقد تحول عنصر الايمان بهذه الرسالة والخوف من العقاب الإلهي إلى وازع داخلي لدى الفرد فاخذ يحترم مشيئتها مادامت تعبر في نظره عن القيم والمعتقدات التي يتمسك هو بها، إما إذا لم تعد تنسجم مع تفكيره فانه لن يخضع الا مرغماً. وقد اطلق بعض فقهاء الشيعة صفة المؤسسة على المرجعية الدينية ذلك انهم يرون ان المرجعية الدينية يجب ان تكون مؤسسة لكي يمكنها التحرك بحرية داخل البيئة المجتمعية التي تعيش فيها .

إذن فالمرجع هو نائب (الإمام•), ووجوده يسد فراغ الإمام في مختلف الجوانب الروحية والفكرية والسياسية والاجتماعية بحيث لا يعيش الناس فراغ القيادة في جانب من الجوانب سواء كان ذلك في دائرة القضايا التي تتحرك في داخل الوضع الإسلامي الشيعي أو داخل الوضع الإسلامي العام أو في القضايا العالمية المرتبطة بالوضع الإسلامي، لذا فمن الطبيعي إن لا يكون المرجع مرجعاً في الفتيا فقط أو مرجعاً في القضايا التي تعيش على هامش الفتيا كالحقوق الشرعية وأمور القاصرين وما إلى ذلك مما اعتاد الفقهاء إن يتحدثوا عنه كموقع للمجتهد أو كموقع للمرجع أو مسألة القضاء التي يعتبرها الفقهاء من صلاحيات المرجع أو صلاحيات المجتهد" [2] .

وكان اول من صاغ العلاقة بين الاجتهاد والتقليد عند الشيعة صياغة عقدية هو العالم (حسن بن زين العاملي) وكان يتنازع علماء المذهب تياران فكريان: اولهما يسعى الى تطوير اصول الفقه والعقلانية في المذهب, بينما كان الثاني يلتزم بالتقليد والتقيد بحرفية النص. وسمي الاول بالتيار الاصولي والثاني بالتيار الاخباري ومن اشهر الاصوليين الذين حاربوا المدرسة الاخبارية, آية الله (محمد باقر الملقب بالوحيد البهبهاني) [3] .

وقد اسس مفهوم المرجع الديني "مرجع التقليد", الشيخ (مرتضى الانصاري•), واعتبر مبدأ التقليد للمؤمن فرضاً وحدد شروطه. وكان الشيعة بوجه عام يزكون اموالهم ويدفعون خمس دخولهم للمجتهد الذي يعتبرونه مرجع التقليد. وكان المجتهد يوظف الاموال في بناء المدارس وتطويرها ومساعدة الطلبة. وكان علماء الدين الشيعة يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال عن الدولة العثمانية وعن الدولة في العراق او لبنان وسورية [4] .

واستطاعت المرجعية الدينية ان تبلور مرحلة جديدة في حياة الامة الاسلامية من خلال توسيع دائرة اهتماماتها لتشمل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تخص البلاد الاسلامية وتتصل بحياة المسلمين اليومية. ويعد الإمام (الخميني••) اول فقيه يقوم بتشكيل دولة في تاريخ الفقه الشيعي, على اساس المرجعية الدينية وأكد على ضرورة الانتفاضة والثورة ومقاومة الظلم, ولزوم تأسيس حكومة إسلامية من خلال تدوين دروسه الفقهية في النجف الاشرف, وطرحت بقية آرائه السياسية في كتابيه, الحكومة الإسلامية, وتحرير الوسيلة, لقد استطاع الإمام الخميني أن يصل بالفكر السياسي الشيعي المتعلق بالمرجعية والولاية الى اعلى درجة متمثلة في وصول المرجع الديني الى اعلى هرم السلطة [5] .

اما دور المرجعية الدينية في العراق فلها الدور الرئيسي في الحفاظ على هوية شيعة العراق, اذ ان دور المرجعية تجاوز مرحلة الافتاء واستنباط الاحكام الشرعية, الى ما يقرر المصير السياسي, واستمر هذا الدور للمرجعية الدينية ازاء الضغط والقمع الذي مارسته الانظمة الحاكمة والدور الذي لعبته هذه الانظمة في فصل المرجعية الدينية عن العشائر, وتذويب ولاء العشائر في مؤسسة الدولة القومية والعلمانية, عن طريق تسفير المراجع الكبار بتهمة ان هؤلاء ايرانيون أمثال (السيد ابو الحسن الاصفهاني, والشيخ حسين النائيني, والشيخ الخالصي), بعد انتهاء ثورة العشرين في حقبة الحكم الملكي السعدونية, وادى هذا التوجه الحكومي, اختلف المراجع في طبيعة علاقتهم بالدولة, كما اضفى وجود المرجعية سكينة واطمئناناً, لدى المكون الشيعي من ان السير خلف هذه المرجعية يحفظ توجهاتهم السياسية .

ومن هنا ارتكز التحرك السياسي لدى شيعة العراق دوما على المرجعية منطلقاً واستمراراً, خصوصاً ان التاريخ السياسي لشيعة العراق جعلهم مترابطين مع توجهات المرجعية الدينية, مما ولد ثقافة لديهم تنتهي الى الولاء لهذه المؤسسة المؤثرة والفاعلة في توجيه الامة بكل مفاصل الحياة [6].

وهذا ما سوف يكون محور دراستنا فقد استطاعت المرجعية الدينية ان تكون هي المؤسسة الاولى في الحفاظ على وحدة العراق بصورة عامة بعد الاحتلال الامريكي للعراق, واثرها على التوجهات السياسية

وتوجهات المجتمع العراقي بكل اطيافه وصولا الى تمدد داعش الى العراق واثر المرجعية في توجيه شيعة العراق لمواجهة خطر داعش من خلال فتوى الجهاد الكفائي .

المطلب الثاني: اثر المرجعية الدينية على النظام السياسي بعد عام 2003

لقد عملت الولايات المتحدة على محاولة اضعاف الدين الإسلامي بصورة عامة من خلال اضعاف البنية العينية والذهنية, الامر الذي يؤدي الى ظهور انظمة سياسية واجتماعية تهمش دور الدين في الحياة السياسية والاجتماعية, وذلك عن طريق فرض الانظمة العلمانية والليبرالية على المجتمعات الاسلامية [7], وكان الهدف الاساس هو جعل منطقة الخليج والعراق خصوصا منطقة مصالح حيوية ذات طبيعة استراتيجية من الدرجة الاولى وعلى رأس تلك المصالح تأمين النفط وحماية (اسرائيل), واستمرارية تحقيق مشروعها التوسعي الامبراطوري العالمي [8] .

تعرض العراق للتدمير المتعمد والمنظم في اطار تأسيس الولايات المتحدة لمرحلة جديدة من المصالح الاستراتيجية التي تقضي الى السيطرة على اكثر المناطق اقتصادية في العالم, فكانت حرب العراق عام 2003, تكملة وتتمة للحرب الاقتصادية المدمرة والتي فرضت منذ عام 1991, عندما فرضت الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي الشامل على العراق إذ مهد الطريق اما الغزو العسكري المباشر, واسهم في اضعاف امكانيات العراق الاقتصادية والعسكرية, فكان احتلال العراق الحلقة الاساس في مخطط الانتقال المادي المباشر للولايات المتحدة الامريكية الى الامة العربية عن طريق العنف في تدمير دولة العراق [9], وقد كان هذا المشروع الاستعماري الكبير معلوم لدى المرجعية الدينية وبالتالي عرفت دورها ووعت ظرفها, وتحملت مسؤوليتها, وصممت على ان تقتحم المخاض العسير بما لديها من طاقة الصبر والاناة والتدبير, وهنا بدأت المرجعية تعمل على استعادت زمام الامور بيد الشعب العراقي والتخلص من المحتل, والعمل على تقويم ودعم النظام السياسي الجديد بما يضمن الحرية والعدالة والحفاظ على الاسس الاسلامية ووحدة الشعب العراقي. وخلال هذا المبحث سوف نقوم بدراسة موقف المرجعية الدينية من الاحتلال, اضافة الى الفكر السياسي للمرجعية الدينية واثره على النظام

اولاً:موقف المرجعية من بوادر الاحتلال الامريكي

لعل من الامور المهمة التي يجب التأكيد عليها هنا إن المرجعية الدينية لم يتغير موقفها وعلى مر السنين في تعاملها مع المحتل أو مع سلطة الظالمة المنتهكة لحقوق المسلمين ذلك أنها تعتبر نفسها الجهة الشرعية المسئولة امام الله في الحفاظ على هذه الحقوق بحكم موقعها في إمامة الناس. والذي يتبع

تاريخ الشيعة سيجده حافلاً بالممانعة لأي غزو أجنبي لعراق وكل البلاد الإسلامية، وقد خسر شيعة العراق الكثير من جراء مواقفهم إزاء الاستعمار والاحتلال والتدخلات الأجنبية، كان الشارع الشيعي وبالرغم من جور صدام حسين واثار الحصار رافضاً لخيار التدخل العسكري لقلب النظام وعملياً قاوم الشيعة ومن الوهلة الأولى القوات الزاحفة باتجاه العراق في منطقة أم قصر والناصرية وغيرها بخلاف الكثير من المناطق التي دخلها الجيش الأمريكي دون مقاومة .

وعلى هذا الاساس حذرت صحفي من الكارديان, من ان اي حكومة دستورية تفرضها الولايات المتحدة "لن تعيش طويلاً", فأن السلطة تكمن في مكان آخر, حيث توجد الأغلبية الشيعية التي كان صدام قد قمعها, وتمركزت الادارة الشيعية الغالبة في العراق التي كانت اتحاداً شيعياً حقيقياً ومقرها في النجف الاشرف, وقد اعرب رجال الدين الشيعة عن تصميمهم الوسائل السلمية كلها, لإفهام الولايات المتحدة ان المرجعية خلافاً لما يقال عن انها جماعات معارضة منفية بل تتمتع بقوة حقيقية داخل العراق, وهذا ما صدمت به الولايات المتحدة, وذلك عن طريق مقال نشرته جريدة الفاينانشل تايمز "ان السرعة التي تميز بها عمل رجال الدين الشيعة والسياسيين, في شؤون الامن والرفاهية, التي اخفقت الولايات المتحدة بإستيعابها, واقلقت بعض المسؤولين.. وان نجاح الولايات المتحدة يكمن في التعامل مع الاكثرية الشيعية, بدلاً من المخاطرة والعمل ضدهم [10] .

ولاشك إن المرجعية الدينية في النجف متمثلة بالإمام (علي السيستاني•) هي واحدة من أهم تلك المرجعيات التي كان لها مواقف واضحة في رفض الاحتلال عام 2003 رغم أنها لم تكن تحتفظ بعلاقة طيبة مع نظام صدام حسين .

"فقد تعرض الإمام علي السيستاني كغيره من المراجع لمضايقة نظام صدام حسين ولم يكن بعيداً عن هذه المضايقات رغم سياسة القطيعة التي كان ينتهجها في علاقته بالنظام السابق", "فقد تعرض لمحاولات عديدة لاغتياله منها المحاولة التي جرت في 1996/11/22، كناقد وضع الإمام علي السيستاني تحت الإقامة الجبرية الفعلية عام 1994، لوضع حد لعلاقته مع الطائفة حيث كان النظام بهذه الطريقة يأمل بتخويف وتدمير إي شكل من إشكال القيادة المستقلة بين الشيعة" [11] .

إن هذا الضغط من قبل الحكومة على مرجعية الإمام علي السيستاني لم يدفع به إلى تشجيع الحل العسكري أو الاحتلال المباشر لقلب النظام فاخذ يحث ابناء الشعب العراقي على ضرورة الدفاع عن بلادهم والوقوف يداً واحدة ضد هذا العدوان.

حيث أجاب على احد الاستفتاءات الذي وجه إليه وكما يلي :

تتصاعد هذه الأيام تهديدات الإدارة الأمريكية وبعض حلفائها بالهجوم على العراق وغزو أراضيه فنرجو إن توضحوا ما هو واجب المسلمين تجاه التهديدات . فأجاب بسم الله الرحمن الرحيم" قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن اله لا يحب المعتدين " وقال عز من قائل " إذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير" صدق الله العلي العظيم

ان من واجب المسلمين في هذا الظرف العصيب ان يوحدوا كلمتهم ويبذلوا كل ما بوسعهم في الدفاع عن العراق العزيز وحمايته من مخططات الاعداء الطامعين ، وليعلم الجميع انه لو تحقق – لا سامح الله– مأرب المعتدين في العراق لسوف يؤدي ذلك الى نكبة تهدد العالم الاسلامي بصورة عامة فعلى كل مسلم ان يعي هذه الحقيقة ويقوم بما يمكنه في سبيل الذود عن العراق المسلم ومنع العدوان عليه .

ومن المؤكد ان العراقيين شعبا وقيادة سيبقون متراصين متكاتفين يشد بعضهم ازر بعض امام اي اعتداء وسيقاومونه بكل قوة وصلابة وسيخيبون امال المعتدين بعون الله تبارك وتعالى .

وان تقديم إي نوع من أنواع العون والمساعدة للمعتدين يعد من كبائر الذنوب وعظائم الحرمات يتبعه الخزي والعار في الحياة الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة لقد قال الإمام الصادق (عليه السلام), "من أعان على مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة مكتوباً بين عينيه ايس من رحمتي", فكيف يمن بعين على ضرب شعب مؤمن ويتعاون مع الاجنبي في الاعتداء على بلاد المسلمين اسال الله العلي القدير ان يأخذ بأيدي المسلمين الى ما فيه الخير والصلاح وان يجنب العراق شر الاشرار وكيد الكفار انه سميع مجيب", يضاف إلى موقف الإمام السيستاني هذا بيانات أخرى صدرت من المراجع الباقين والذين يتزعمون مؤسسة المرجعية الدينية في النجف حيث قال المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم في فتواه "بسم الله الرحمن الرحيم" " إن جهنم كانت مرصاد للطاغين مآبا" صدق الله العلي العظيم .

يجسد الطغيان الأمريكي هذه الأيام بالحملة الشرسة على العراق العزيز بلد المقدسات ومهد الرسالات وتريد الولايات المتحدة وأعوانها بدء الحروب الصليبية وإحياء دعوتها الحاقدة وفرض سيطرتها على بلاد المسلمين ونهب مقدراتهم وانتهاك كرامتهم تدعوا المسلمين جميعا إلى جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم وان يكونوا يداً واحدة بوجه هذا العدو الحاقد كي يكون الله سبحانه وتعالى في عونهم ويرد كيد المعتدين إلى نحورهم مذمومين مدحورين كما نحذر كل من تسول له نفسه التعاون مع أمريكا عدوة الشعوب من لعنة الله تعالى ونقمة الشعوب الإسلامية ولعنة التاريخ من الدنيا والآخرة ونسأل الله تعالى إن يخرج العراق العزيز من هذه المحنة سالماً أمنا موحداً ويرد كيد المعتدين خائبين خاسرين ورد الله الذين كفروا بعد ظلم لم ينالوه ا خيراً وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً" [12] .

ومحمد سعيد الحكيم هو ابن شقيقة السيد محسن الحكيم وقد حكم عليه بالسجن عشر سنوات قضاها في سجن أبو غريب حتى ساءت حالته الصحية ونقل بعد خروجه من السجن إلى العلاج, لكن هذا العداء وسوء العلاقة مع النظام السابق لم يؤدي بالمراجع إلى تغير النظام عن طريق الاحتلال لان ذلك فيه انتهاك لحرمات المسلمين والسيطرة على مقدراتهم. مما تقدم يتضح إن المرجعية الدينية متمثلة بالإمام السيستاني كان تتصرف وفقاً لسياسة رسمتها لنفسها أملتها عليها مسيرتها الفقهية وظروف المرحلة فبعد دخول قوات التحالف إلى العراق لم تصدر أي فتوى من السيد السيستاني بخصوص مقاومة المحتل تكون امتداداً للفتوى التي صدرت قبل دخول هذه القوات أو بنفس سياقها ويمكن تأويل ذلك بجملة من الأسباب أهمها ما يأتي [13] :

1. إن الإمام السيستاني يعلم إن النظام السابق ليس بالنظام المأسوف عليه وهو يستحق إن يزال من جذوره ويعلم أيضا انه لا توجد قوة عراقية فعلية قادرة على أزالته لذا فأن السكوت الحكيم هو أفضل وسيلة للتخلص من النظام السابق وتسهيل أمر سقوطه واعتقد إن الفتوى الوحيدة التي صدرت من السيد هي " عدم جواز مساندة الظالمين" وبهذا يخلط السيد الأوراق على النظام السابق وعلى قوات التحالف أيضا.
2. إن الإمام السيستاني يعلم تماماً ان الشعب العراقي يتوق للخلاص من نظام سياسي سبب له الكثير من المشاكل وكلفه ناهض الثمن بالأرواح والأموال والأخلاق والقيم، لذا فان أي فتوى بوجوب مقاومة المحتل لن تجد أذاناً صاغية في الشارع العراقي بل ستخلق أزمة بين الحوزة ذات الإرث العريق والمجتمع العراقي التواق إلى التحرر بأي وسيلة كانت ولهذا فهمت فتوى السيستاني على وجوب الوقوف على الحياد واعتقد إن هذا ما أراده فعلاً وكان له ما أراد، إنا اعني في الأوساط التي يمتلك السيستاني سلطة التأثير بتا وهي الوسط الشيعي بالتأكيد.
3. إن الإمام السيستاني يعلم إن المقاومة ستكون غير مجدية مع قوة مهولة كقوة الولايات المتحدة وبريطانيا لذا إن التعامل بحكمة وروية إنما تكون تبعاته ونتائجه اسلم من المواجهة والتصدي لقوة يصعب التصدي لها لذلك كانت تلك الفتوى بمثابة دعوة العراقيين للوقوف على الحياد خاصة وان الغالبية الساحقة من العراقيين ترغب بزوال النظام وان اختلفوا في كيفية زواله .

المطلب الثالث: المرجعية وممارسة الدور السياسي

صار الإمام السيستاني محط انظار والشغل الشاغل لاهتمام العديد من وسائل الاعلام في اعقاب اندلاع الحرب في العراق, وبعد استيعاب وفهم النفوذ الهائل للإمام السيستاني لدى جزء كبير من الشعب العراقي, اخذت النظريات الخاصة بـ(الرؤيا السياسية), للإمام بالتضاعف والازدياد, إذ كان الفهم السائد لدى الكثير هو ان الإمام السيستاني يفضل الفصل التام للدين عن الدولة كما هو الحال في الغرب

(فصل الكنيسة عن الدولة), وقد شكلت هذه الرؤية عاملاً مساعداً في العديد من الرؤى حول كيف سيتصرف العراق الجديد المدعوم من الغرب, ويشمل ذلك تبني هذا البلد لمبادئ العلمانية التركية او ماليزية, وانه يمكن اشباع المشاعر والعواطف الاسلامية المتنامية في صفوف العراقيين من خلال بعض الفقرات والبنود المنمقة في الدستور, من قبل النصوص التي تقول بوجوب ان يكون رئيس الدولة مسلماً او ضمانات بإبقاء يوم الجمعة عطلة رسمية, وعلى الاغلب كان ينظر الى صمت الإمام السيستاني بأنه ضمام لن يصار الى نسخ المشهد السياسي في الجمهورية الاسلامية الايرانية ولن يرى هكذا احتمال النور في العراق الجديد, ولكن بعد 2003, اصبح واضحاً ان للإمام السيستاني دوراً مهماً في السياسة العراقية وبدا ان أطروحة (الصمت), للمرجعية الدينية في العراق قد افل نجمها, ففي آيار حذر الإمام رجال الدين من تبوء مناصب سياسية وحدد دورهم في تقديم المشورة العامة, والولوج في السياسة من حزيران 2003, وحتى كانون الاول 2004, لقد دخل الإمام ما بين هذين التاريخين فقد تحول وعلى نحو مفاجئ كناطق سياسي ومرشد متمرس معطياً توجيهاته للعملية السياسية في العراق ودخل في حوارات مع المجتمع الدولي واجبر الولايات المتحدة الامريكية ان تعيد النظر في سياستها, كما تبنى اساليب اكثر دبلوماسية وحول في غضون اشهر مقره في النجف الاشرف القادة السياسيين [14], ومن اهم مواقف الإمام السيستاني في العملية السياسية هي :

اولاً: المرجعية ومجلس الحكم الانتقالي

لقد سبق موقف المرجعية الدينية متمثلة بالإمام السيستاني, من الدستور, مسألة مجلس (الحكم الانتقالي•), وفي رده على سؤال: ماهي وجهة نظركم تجاه مجلس الحكم الانتقالي؟ يجيب الإمام "لن نذكر شيئاً بشأن مجلس الحكم, والشعب العراقي يأمل ان يقوم المجلس ببذل كل الجهود في سبيل تسيير امور البلد في الفترة الانتقالية بتوفير الامن والاستقرار والخدمات العامة والتمهيد لأجراء انتخابات المؤتمر الدستوري, ويعتبر مجلساً لتسيير الامور اليومية لا سلطة ذات سيادة وغير مخول للبت بالقضايا والخيارات الرئيسية للشعب العراقي لكونه معين من قبل سلطات الاحتلال الاميركي [15] .

ثانياً: المرجعية الدينية والدستور

اختارت الأكثرية الشيعية المسلمة الإمام علي السيستاني ليكون مشروعاً ليحل ما قد يلتبس عليها، وبالتالي وجد الإمام نفسه في موقع مسئولية عظمى تملي عليه واجبات كبيرة اهمها الاشتراك في رسم السياسة العامة ومما يتعلق بها من خلال التدخل في وضع بصماته على اهم وثيقة تحكم الحياة العامة الا وهي الدستور، فالسيد علي السيستاني "على غرار الإمام (ابو القاسم الخوئي••)، يرى العلماء اساساً كمعلمين ومدافعين عن الايمان وهي ادوار لا تضطلع بها حكومة اسلامية حصراً بل تؤدى من خلال حماية وتعزيز التدين الشيعي اياً تكن الحكومة التي قد تتيسر للشيعة" [16] .

وان عملية تبادل الادوار بين القيادة الدينية في التعاطي مع مختلف القضايا الدينية والسياسية هو الذي جعل خصوم اهل البيت وفي مقدمتهم الاستكبار العالمي يعيش في حيرة من امره, فهو لا يستطيع ان يتعاطى مع لون واحد من المراجع, بل انه يتعاطى مع مؤسسة يقودها علماء يتعددون بالأدوار, ويجمعهم هدف واحد, وهذا ما ظهر جلياً في التعامل مع المرجعيات الدينية مع الوضع في العراق بأدوار مختلفة, ليس بعد سقوط النظام فحسب, بل حتى في عهد النظام, ففي الوقت الذي وجدنا الإمام الخوئي يقود المرجعية والحوزة من زاويتها العلمية والاكاديمية, وجدنا الإمام (محمد باقر الصدر•) يخوض غمار المواجهة الفكرية والعقائدية والسياسية مع خصوم الدين, واستطاع الإمام السيستاني بعد عام ان يجمع بين الطريقة القديمة في التعامل مع الامور السياسية وامور الدولة وبين الاقتراب من الخط السياسي الميداني [17], كما انه عليم وخبير بأدق التفاصيل في الفقه الشرعي وهو عدا عن ذلك قادر على الاحتفاظ برباطة جأشه عند مناقشة مسائل من قبيل نظرية الدستور الوضعي على سبيل المثال. وقد دلل منذ البداية على براعة استثنائية في استيعاب المضامين المتباينة لمختلف المقاربات بشأن الدستور العراقي ما بعد صدام، ومن اجل بسط وجهة نظره استخدم بمهارة الحجج الاسلامية فضلاً عن الحجج الديمقراطية المدنية [18] .

وقد كانت فتوى الإمام السيستاني الشهيرة بتاريخ 26 حزيران, والتي وضعت حداً لصمته في الشأن السياسي في رده على استفتاء حول نية الامريكان تعيين لجنة تتولى كتابة الدستور العراقي الجديد والقيام بتعيين اعضائها وكان رد الإمام قوياً: "ان هذه السلطات (الامريكان), ليس لها الحق والتفويض في تعيين اعضاء اللجنة المسؤولة عن كتابة الدستور", بل راح بعيداً في اقتراح افكاره الخاصة بهذا الشأن وهو ان يخضع الدستور بعد الانتهاء من كتابته الى استفتاء شعبي عام ليتم المصادقة عليه من قبل الشعب [19] .

فقد عملت المرجعية على تأسيس دستور يقر ويحفظ للشيعة مصالحهم وحقوقهم السياسية, كما ادركت الحاجة الى سن تشريعات دستورية هي اقرب بجوهرها الى تشكيل حكومة سياسية مدنية تقوم على مبدأ التعايش السلمي, لاحتواء التنوع الديني والاثني, وبنفس الوقت نجد ان المرجعية تدعو بقوة واصرار الى اشراك الاخرين في صياغة الدستور والاشتراك في العملية السياسية وبناء دورها الصحيح كي لا تهمش .

وبحسب قاعدة اشيعت عن الإمام السيستاني من انه يرى في ايجابية الدستور (المهم ان لا تتعارض فقراته مع ثوابت الشريعة بأن يحل حراماً ويحل حلالاً), او كما هو قال بالنص في وثيقة رقم (22), رداً على سؤال نصه: هل تؤيدون إقامة حكومة اسلامية في العراق؟ كان جوابه (اما تشكيل حكومة دينية على اساس فكرة ولاية الفقيه فليس وارداً, ولكن يفترض بالحكم الجديد ان يحترم الدين الاسلامي الذي هو دين الاغلبية ولا يقر ما يخالف تعاليم الاسلام) [20] .

ويتضح من خلال الشرح الموجز بأن هناك تأثير واضح للمرجعية الدينية ممثلة بالإمام السيستاني في صياغة وتثبيت الدستور بما يتلائم ولو نسبياً مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعراق .

ثالثاً: المرجعية الدينية والانتخابات

تجمع الرؤى والتحليلات على إن السيد السيستاني يلعب دوره بإتقان وكفاءة وان الدور الذي يقوم به يتجاوز ادوار المراجع الدينية التي سبقته بحيث صارت الكلمة التي تخرج من مقره محددا أساسيا للخطوات التي تسير عليها الكثير من القوى السياسية علاوة على الملايين من أتباعه وقد تحققت مطالب المرجع الكبير بعد اقل من عامين من الاحتلال وقد كان لفتوى المرجع الكبير الدور الأكبر في نجاح الانتخابات البرلمانية في المنطقتين الوسطى والجنوبية [21] .

وفي30 كانون الثاني 2005, توجه ملايين العراقيين إلى صناديق الاقتراع ولم يكن توجهم هذا احتفاءا بصعود نجم الديمقراطية في العراق بقدر ما كان تأكيدا على الهيمنة الشيعية فيه. اضافة الى اثر فتوى المرجعية التي بوجوب المشاركة في الانتخابات, ومنذ تلك الفتوى اصبح ينظر الى الانتخابات على انها واجب ديني, ودعا الإمام السيستاني إلى الهدنة بين مختلف الفصائل الشيعية وحملها على شبك أيديها معا ضمن الائتلاف العراقي الموحد وكذلك تركيز جهودها على إثبات قوتها في صناديق الاقتراع [22].

وبذلك يجب أن ندرك إن المرجعية الشيعية وبالخصوص مرجعيه الإمام السيستاني كان لها الثقل الأكبر في حيازة الأحزاب الشيعية الإسلامية على اغلب مقاعد البرلمان ونال 48 % من الأصوات وفاز بما يقرب من نصف المقاعد في البرلمان وأعلى نسبه أصوات نالها العنصران الدينيان الأبرز فيه وهما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة. ومن هنا بات على واشنطن أن تعلم كيف تتعامل مع الزعماء الدينيين الذين اختارهم الشيعة.

من هنا نخلص إلى أن تدخل المرجعية كان يصب في مصلحه الأحزاب الشيعية بشكل اكبر مؤديا في الوقت نفسه إلى تماسك هذه الأحزاب بعضها ببعض في مواجهه أحزاب وتكتلات أخرى انتهجت نفس النهج في الاعتماد على مراجعها لكن هذه المراجع لم تكن لها قاعدة كالتي تتبع الإمام السيستاني .

رابعاً: المرجعية الدينية و ولاية الفقيه

دار نقاش متزايد حول رأي الإمام السيستاني, من مبدأ الإمام الخميني لحكم العالم الديني (ولاية الفقيه), المبدأ والنظرية التي تضع كل السلطة السياسية للشيعة في العالم بأيدي رجل الدين الاعلم حتى ظهور الامام الغائب (عجل الله فرجه), ويقوم هذا العالم بتوجيه المجتمع في الشؤون الوقتية والروحانية وما شابه, وقد اجاب الإمام السيستاني, على هذا التساؤل من خلال اقراره بولاية الفقيه كمفهوم يحمل معنى واسع وحديث, بينما امتنع الإمام الخوئي, عن تقديم مثل هكذا تفسير عام, فبحسب الإمام الخوئي, تنطبق ولاية الفقيه على قانون الاحوال الشخصية فقط, ذات الصلة بالولاية والقيمومية والشؤون غير القانونية (الامور الحسبية), حيث يمكن استخدامها لتبين سلطة الولي على القاصرين, وهذا لا يتماشى تماماً مع ما يراه الإمام السيستاني, والذي يقول الآن بأن هذه السلطة الدينية تنطبق على الشؤون العامة

والتي يستند عليها المجتمع الاسلامي, كما اوضح الإمام عن ارتياحه بفكرة وجود رجل دين واحد يضطلع بمسؤولية جميع الشيعة في العالم, وفي اجابة للإمام السيستاني, عن سؤال حول نطاق ولاية الفقيه وحدودها وهل تنطبق على كل مسلمين في العالم ام فقط حيث يمارس الولي الفقيه سلطته الفاعلة ويكون مبسوط اليد فيها فقد اعلن دعمه وتأييده للخيار الاول, أذن من هو هذا الولي الفقيه؟ يجيب الإمام السيستاني: العالم العادل الذي يحظى بالقبول من لدن جميع المؤمنين, الا ان موضوع (ولاية الفقيه), لم يؤثر بشكل كبير في تدخل الإمام السيستاني في الشأن السياسي العراقي, كما انه لم يشر ابداً بشكل مباشر الى مفردات (السياسة), او (الدولة), عند مناقشة نظرية ولاية الفقيه ولم يذكر اي دور مؤسساتي للولي الفقيه [23] .

كما ان المرجعية الدينية وجدت نفسها ليس وحدها في إدارة ملفات التشيع في العراق الدينية والسياسية, بل ان هناك خطوط من المراجع اصحاب توجهات فكرية ومناهج ثورية وتجديدية لهم وجود في الساحة الشعبية الشيعية في العراق, كـ(الإمام الخامنئي, والسيد الحائري, والسيد محمود الهاشمي), وغيرهم, وهؤلاء لهم ثمة وجود بين طلبة وفضلاء الحوزة في النجف الاشرف, ولهم قواعد جماهيرية تجعل من حوزة النجف تدرك متغيرات العقل الشيعي, وتعالج الامور بنحو اكثر وسطية [24] .

وبذلك نرى ان الإمام السيستاني لم يرغب الارتباط بشكل مباشر في شؤون الدولة والسياسة لتفادي اي ضرر قد يلحق بموقعه ومكانته بصفته الوسيط النافذ والمؤثر الوحيد والمثالي في الشأن السياسي العراقي, اضافة الى النظام السياسي الذي اعتمد نظاماً ديمقراطياً على النمط الغربي, ما جعل صعوبة تطبيق ولاية الفقيه في العراق, كما ان كثرة المرجعيات في النجف الأشرف على اعتبارها مقر الشيعة والحوزة الدينية في العالم, يجعل صعوبة التفرد في قيادة الحوزة والشيعة في العراق, اضافه الى تركيبة المجتمع العراقي الدينية والاثنية .

الخاتمة

مما تقدم يتضح ان الازمات التي شهدها المجتمع العراقي في تاريخه الحديث والمعاصر, جعلت المرجعية الدينة في المجتمع العراقي تحضى بالتأييد الشعبي وان كلمتها هي الفصل فيما اختلف عليه المختلفون, وادت المرجعية في العراق دوراً فعالاً لم يقتصر على الدرس الفقهي, كما هو معروف عن المرجعيات الدينية, وانما يمتد هذا الدور الى العمل السياسي اذ اخذت المرجعية الدينية تثقف الناس على مقارعة الظلم والجور والاستبداد, وفي هذا السياق ينقل عن الامام الخميني, مخاطباً طلابه في الحوزة العلمية في النجف الاشرف, ما نصه: "عرفوا الناس على الاسلام, لكي لا تتصور الاجيال القادمة, ان رجال الدين قد جلسوا في زوايا النجف الاشرف وقم المقدسة يدرسون احكام الحيض والنفاس, ولا دخل لهم بالسياسة", ولعل هذا النص يؤكد دور المرجعيات الدينية واثرها على المجتمع بصورة عامة والشيعة بصورة خاصة .

وهذا ما سارت عليه المرجعية الدينة في النجف الاشرف بعد عام 2003, عبر دورها الواضح في مقارعة الاحتلال, ومواجهة المخاطر التي واجهها المجتمع العراقي, اضافه الى دورها السياسي في بناء وترسيخ النظام والديمقراطية لدى المجتمع العراقي, وصولاً الى الخطر الداعشي التكفيري, فقد كانت ولا زالت وستبقى المرجعية الدينة الدرع الامين وصمام الامان للمجتمع العراقي, وكان من ابرز نتاجها في الوقت الراهن هو الحشد الشعبي, واعتقد ان مستقبل الحشد الشعبي مرهون بالمرجعية الدينية كونها هي اساس هذا الحشد ومن ابرز الامور التي تثير القلق هي الخلافات داخل الحشد الشعبي الذي يتسرب عبر الاعلام, وربما ان هذا الاعلام مغرض, الا انه ليس ببعيد اصدار فتوى اخرى تؤدي الى تجميد الحشد الشعبي بعد الانتصار المحقق بأذن الله على داعش التكفيري, كما ان السيناريو الاخر لمستقبل الحشد هو البقاء والانطواء تحت المؤسسة العسكرية الامنية ليصبح انموذجاً في المنطقة العربية, وربما تعمل الدول بهذا النموذج لما يحققه من انتصارات يعترف بها الصديق والعدو .

الهوامش

• يقصد بالشيعة هم الجماعة المتعاونون على أمر واحد في قضاياهم, يقال تشايع القوم إذ تعاونوا. للمزيد ينظر: جعفر السبحاني, المذاهب الاسلامية, ط2, مؤسسة الإمام الصادق, 2006, ص145 .

[1] عبد الخالق ناصر شومان, الطائفية السياسية في العراق (1958 – 1991), دار الحكمة, بغداد, 2013, ص22 .

• هو الإمام ابو "القاسم محمد المهدي قائم آل محمد بن الحسن الخالص بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب" (ع). كانت ولادته الطاهرة في مدينة "سر من رأى" في العراق عام 834, عاش مع ابيه "الحسن بن علي" اربع سنين وستة اشهر و23 يوماً, ابتدأت غيبته الصغرى عام 839, واستمرت حتى عام 908, وبدأت الغيبة الكبرى . ينظر: علي الفياض, نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر, ط2, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, سلسلة الدراسات الحضارية, بيروت, 2010, ص116. وكذلك حسين علي مكطوف الاسدي, ايران والمنهج الديمقراطي, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2015, ص29 .

[2] نقلاً عن: حسين بركة الشامي، المرجعية الدينية من الذات الى المؤسسة، مؤسسة دار الاسلام، مطبعة الصدر، لندن، 1999، ص432.

[3] حسين علي مكطوف الاسدي, المصدر السابق, ص56 .

• الشيخ مرتضى الأنصاري: ولد عام 1793, اكمل دراسته في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة, ثم انفرد بالتدريس والتأليف, ووضع أساس علم الأصول الحديث عند الشيعة, توفي عام 1860. ينظر: شيماء الدمرداش العقالي, نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية ايران الاسلامية, مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي, بيروت, 2001, ص91 .

[4] مهند مبيضين, الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح التجربتان العثمانية والإيرانية, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, 2008, ص112.

•• روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي, ولد بمدينة خمين جنوب غربي طهران في إيران, في 21 ايلول 1902, من اسرة عرفت بالعلم والفضل والتقوى.. استشهد والده, وكان عمره ستة اشهر ليصبح يتيما منذ صباه, امضى الإمام فترة طفولته وصباه تحت رعاية والدته السيدة "هاجر", ودرس في مدينة خمين حتى سن التاسعة عشر مقدمات العلوم, بما فيها اللغة العربية والمنطق والاصول والفقه, وفي عام 1921, التحق في الحوزة العلمية في مدينة "اراك" ثم هاجر الى مدينة "قم", ثم انتقل إلى النجف الاشرف, ويعتبر فيلسوف ومرجعاً شيعياً, ورجل دين سياسي, وهو قائد الثورة الإسلامية في إيران ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية توفي في 24 آب عام 1989. ينظر: علي البغدادي وآخرون, قراءات في فكر الإمام الخميني, ج1,المركز الثقافي للدراسات الإسلامية, سلسلة البحوث والافكار (1), بغداد, 2010, ص36 . وعبد الرحيم الحمراني وآخرون, لمحات من حياة الإمام الخميني (قدس), ترجمة: لجنة الغدير, مركز الغدير للدراسات الإسلامية, بيروت, بلا , ص17.

[5] شيماء الدمرداش العقالي, المصدر السابق, ص123 .

[6] محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني, شيعة العراق مصادر القوة والتحديات, مركز العراق للدراسات, 2014, ص38 .

[7] علي اكبر ولايتي, موسوعة الاسلام وايران, ج4, دار الهادي, بيروت, 2006, ص194 .

[8] مصطفى الدباغ, امبراطورية تطفو على سطح الارهاب, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2004, ص124 .

[9] العربي الصديقي, اعادة التفكير في الدمقرطه العربية – انتخابات بدون ديمقراطية, مجلة المستقبل العربي, السنة الثالثة والاربعون, العدد (381), بيروت, تشرين الثاني 2010, ص24 .

1- Ewen Mac Askill, 'Baghdad waitis in fear for rebuilding to start', Guardian, 9 May 2003, p, 15 .

نقلاً عن: ميلان راي, الحرب على العراق نظام لم يتغير, ترجمة: زينة مشورب, الحوار الثقافي, بيروت, 2005, ص339 .

• الإمام علي السيستاني هو احد ابرز تلامذة الإمام الخوئي الذي امسك زمام مرجعية الشيعة بعد السيد محسن الحكيم قرابة عقدين من الستين أي انه توفي في عام 1992م, فخلف للإمام علي السيستاني أرثا جماهيرياً كبيراً وقاعدة كبيرة من المقلدين أخذت تسمى داخل الأوساط المثقفة بالمدرسة التقليدية متميزة عن مدرسة أخرى رسم ملامحها علماء كبار مثل الإمام محمد باقر الصدر والإمام محمد صادق الصدر أخذت تسمى بالمدرسة الحركية. ولد الإمام السيستاني في مشهد في إيران عام 1920م, من عائلة عرفت بالعلم والتدين ودرس الفقه والأصول في مدارس قم المقدسة إلى أن هاجر منها إلى النجف عام 1952م, وتتلمذ على يد الإمام الخوئي والسيد حسين الحلي, الذي أجازوه أخيرا وأعطوه شهادتين ببلوغه الاجتهاد. ينظر: وليفريد بوختا, من يحكم ايران, دراسات مترجمة, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابوظبي, 2009, ص120. وكذلك: موقع مكتب الإمام السيستاني، السيرة الذاتية للإمام السيستاني، شبكة الانترنت، على الموقع: www.sistani.org

[11] تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص351 .

[12] نقلاً عن: شامل عبد القهار، الحرب على العراق كتاب في ملفات الحلقة الخامسة، الانترنت على الموقع : www.albasrah.net

[13] محمد جعفر النوري, دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية, مركز الهدى للدراسات الحوزوية, النجف الاشرف, 2013, ص175 .

[14] رايد فيسر, السيستاني والولايات المتحدة والشأن السياسي في العراق من السكوتية الى الميكافيلية, المعهد النرويجي للشؤون الدولية, 2006, الانترنت, على الموقع :

http://historiae.org/about.asp&prev=search

• يتألف من 25 عضواً كانت حصة الطائفة الشيعية 13 عضو وهم ابراهيم الجعفري، احمد البراك، احمد الجلبي، اياد علاوي، حميد مجيد موسى، عبد الكريم المحمداوي، عقيلة الهاشمي، موفق الربيعي، وائل عبد اللطيف، رجاء الخزاعي، عزالدين سليم، محمد بحر العلوم، وعبد العزيز الحكيم، والسنة 5 اعضاء، عدنان الباججي، غازي عجيل الياور، محسن عبد الحميد، نصير الجادرجي، سمير الصميدعي، الاكراد، 5 اعضاء، جلال الطلباني، مسعود البارزاني، محمود عثمان، صلاح الدين بهاء الدين، دارا نور الدين

[15] عمار البغدادي, الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث, مركز الهدى للدراسات الحوزوية, النجف الاشرف, بلا, ص42 .

•• ابو القاسم بن علي اكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي الخوئي: ولد بمدينة خوي التابعة لأذربيجان عام 1899, هو مرجع ديني, ومن اكبر علماء الشيعة الأمامية في عصر الغيبة, أنهى دراسته الابتدائية في مدينة خوي, وتعلم فيها

القراءة والكتابة, ثم لحق بوالده الى النجف الاشرف عام 1907, تسلم رئاسة الحوزة العلمية في فترة نظام الحكم البعثي في العراق, ووقت الثورة الإسلامية في إيران, ما جعل النظام البعثي يحس بالخطر المباشر من هذه الثورة, طلبت السلطة من السيد ان يصدر فتوى يعارض فيها ثورة الإمام الخميني, ولكنه نتيجة الرفض تعرض للكثير من المضايقات على يد النظام البعثي المقبور, وفي عام 1980, عمدت السلطة لتفجير السيارة الذي كانت تقله الى مسجد الخضراء, ولكنه نجا من حادث الانفجار بأعجوبة بالغة, توفي عام 1992, بمدينة النجف . ينظر: الشيماء الدمرداش العقالي, المصدر السابق, ص186 .

[16] ولي نصر، صحوة الشيعة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007, ص170.

• محمد باقر بن السيد حيدر بن السيد اسماعيل بن السيد صدر الدين, ولد بمدينة الكاظمية في العراق 25 ايلول عام 1934, وهو فيلسوف ومفكر إسلامي ومؤسس حزب الدعوة في العراق, وقد نشأ يتيما منذ صغره فتكفل به اخوه الاكبر, آية الله السيد إسماعيل الصدر, وكان له دور مهم في جملة من الاعمال والمشاريع الإسلامية منها (جماعة العلماء في النجف الاشرف – وكلية اصول الدين في بغداد وغيرها..), أما مؤلفاته شملت العلوم الحوزوية ومؤلفات اخرى منها (فلسفتنا, اقتصادنا, المدرسة الإسلامية, فدك في التاريخ...), استشهد في 9 نيسان 1980, على يد المقبور صدام حسين . ينظر: جاسم الشيخ زيني, الدولة في فكر محمد باقر الصدر, مؤسسة البديل للدراسات والنشر, بيروت, 20009, ص24. ومحمد رضا النعمان, سنوات المحنة وايام الحصار, ط2, اسماعيليان, قم, 1997, ص42 .

[17] محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني, المصدر السابق, ص45 .

[18] ولي نصر، صحوة الشيعة, المصدر السابق, ص170.

[19] رايد فيسر, المصدر السابق .

[20] نقلاً عن: محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني, المصدر السابق, ص (51 – 55) .

[21] رياض الساري، مقال بعنوان أي دور يلعبه السيستاني، شبكة الاتصالات الدولية, الانترنت, نشر بتاريخ 2008/5/7, على الموقع: www.niqash.or

[22] ولي نصر، المصدر السابق، ص186.

[23] رايد فيسر, المصدر السابق .

[24] محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني, المصدر السابق, ص53 .